العلاقة بين المنظومة التربوية والتنمية في الجزائر

بقلم
أ/ عبد الباسط هويدي
قسم علم الاجتماع ـ معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية
المركز الجامعي بالوادي

ملخص

سنحاول في هذا العرض تسليط الضوء على مكامن الضعف في النظام التربوي الجزائري، ومن ثم نخلص إلى استنتاج الانعكاسات السلبية لضعف هذا النظام على التنمية في الجزائر.

حيث إن هذه الدراسة ستركز على النقاط التالية:

1 ـ أسباب عدم التوافق بين مخرجات المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية.

2 ـ مشكلة تكوين الإطارات التعليمية وكفايتها لمستلزمات العملية التربوية وكذا نوعية هذه الإطارات.

3 ـ إشكالية البحث العلمي وربط التعليم بالواقع والتعاون بين مراكز البحث والجامعات من جهة وسوق العمل من جهة أخرى.

4 ـ النقائص المتكررة في معظم تجارب إصلاح المنظومة التربوية.

5 ـ إشكالية الإهدار البشري والمادي (التسرب المدرسي، الفشل الدراسي).

Abstract

During our Essay, we shall usher light on the drawbacks of Algerian education system and its negative repercussions on the development of Algeria.

We shall focus on the following:

1- Non-concord between Education system , and development needs (causes and effects)
2- Education staff training, availability and qualifications.
3- Scientific research and its relation to society. Cooperation between research centres and universities on one part, recruitment market on another.
4- Frequent drawbacks of the Educational system reform efforts
5- Human and financial resources repeatable exhaustion.

مقدمة

لقد أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية كمحو الأمية وإنشاء وتطوير التعليم، وتغيير الاتجاهات الثقافية لمجتمع ما، يؤثر بطريقة إيجابية في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد يرى "آرثر لويس" أن فشل أيّ سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الأمية، ويرى أن التطور الذي أحرزه الاتحاد السوفييتي سابقا في أقل من نصف قرن يرجع إلى الاستثمارات الضخمة التي أنفقت على التعليم[1].

إن التربية والتعليم هما مفتاح التنمية ومفتاح التحديث، والانطلاق الاقتصادي لسبب أصبح بديهيا هو أن التنمية تعدّ وتدرّب العنصر البشري الذي يضطلع بأعباء التنمية والتحديث. ومن هنا أصبح التعليم عنصرا من عناصر الاستثمار يدخل في كل قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترتب على ذلك أنه كلما زادت مخصصات التعليم من الميزانية العامة للدولة كان معناه زيادة نسبة الاستثمار في القوى البشرية لمختلف نواحي الإنتاج.

ويمكن أن نجمل نقاط الضعف التي تعاني منها المنظومة التربوية الجزائرية والتي كان لها بالغ الأثر على التنمية في خمس نقاط أساسية:

1 ـ تأثير عدم التوافق بين منجزات المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية:

ويتجلى ذلك في نقطتين أساسيتين:

ـ انفصام العلاقة بين المنظومة التربوية وباقي قطاعات التنمية.

ـ عدم التوافق بين الاختصاصات الموجودة بالجامعة ومراكز التكوين ومعاهد التكوين من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، فلقد أفرزت التجربة التنموية الجزائرية نقصا كبيرا على صعيد تنمية القوى الإنتاجية، وهو ضعف التكامل بين التعليم والتكوين من جهة ومتطلبات التنمية من جهة أخرى، وأحدث ذلك اختلالات توازنية متفاوتة الحدة بين العرض المتاح من الأيدي العاملة المتكونة، وطلب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف التخصصات[2].

وكان لابد لتفادي هذا الضعف من التخطيط للقوى العاملة الذي يعتبر نقطة ارتكاز أساسية للتوفيق بين أهداف المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية، بل هو حلقة الوصل الأساسية بينهما.

كما أننا لو أردنا تقييم الهيكل الوظائفي في المجتمع الجزائري لوجدناه شأنه شأن المجتمعات النامية الأخرى على شكل هرم ممزق الصورة، قاعدته عريضة من العمال غير المهرة. ثم يليها بالتدريج عمال شبه مهرة، أما ما يلي ذلك من الأعمال الفنية بمراتبها المختلفة فإنها تمثل اختناقا وعنق زجاجة. وهي مستويات تقابل التعليم التقني وما يليه من التعليم العالي، في حين إننا إذا نظرنا لمثل هذا الهرم الوظائفي في المجتمعات المتقدمة لرأيناه على شكل معين هندسي في وسطه العريض مهارات فنية وفي أسفله أعمال عادية وشبه ماهرة قليلة، وفي قمته وظائف الإشراف والتخطيط والتنفيذ العليا القليلة أيضا. فحيث تمثل المهارات الفنية التي تحتاجها التنمية الاقتصادية نقطة الضعف في هيكلنا الوظائفي فإنها تمثل نقطة القوة في التركيب الوظائفي للمجتمعات المتقدمة صناعيا.

وستظل هذه المشكلة قائمة ما لم يخطط للتعليم بحيث يؤثر في التنمية. إن علاج هذه المشكلة يحتاج إلى أن يخطط لهذا التعليم على أساس دراسة بنية الوظائف والمهن في المجتمع دراسة دقيقة تقوم بحصر شامل لواقعها، ثم عمل دراسات لمستقبلها قائمة على أساليب التنبؤ والتوقع الدقيق في مجال التخطيط التربوي، ثم عمل ترجمة دقيقة لهذه المهن من الناحية الكمية والكيفية إلى مستويات تعليمية، ومحاولة بناء بنية التعليم على هذا الأساس، وبهذا يمكن للتربية أن تؤدي دورها وأن ترتقي بمتطلبات المهن والوظائف الجديدة، وتتغلب على الاختناقات الموجودة في التركيب الوظائفي والمهني في المجتمع الجزائري[3].

2 ـ تأثير عدم كفاية الإطارات:

لا شك أن نجاح التعليم أو فشله يعتمد إلى حدّ كبير على توافر المعلم المؤهل تأهيلا جيّدا ليتولى مسؤولية النمو المتكامل للتلميذ[4]. ومن المشاكل الحادة التي تعاني منها الجزائر، في صراعها العنيف ضد التخلف والتأخر ومكافحة الفقر بين السكان، قلة الإطارات القادرة على قيادة النهضة الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة ومهارة. وهذا يرجع أساسا إلى ضعف بنية التعليم وتأخر مناهجه، وطرقه، وقلة انتشاره بين السكان، مما لا يساعد على تخريج إطارات بعدد كاف، وتتمتع بالقدرة الكافية لفهم التكنولوجيات الحديثة والتعامل معها بفعالية[5]. فالمجتمع الذي لا يستطيع أن ينمي موارده البشرية، لن يستطيع أن ينمي أي شيء آخر فيه بصورة إيجابية[6].

ولقد أدى ضعف توافق برامج التعليم مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جعل جانب التعليم التقني المطلوب بقوة من طرف القطاعات الاقتصادية عاجزا عن تغطية هذه الحاجة.

النتيجة المترتبة عن تلك الاختلالات التوازنية هي ظهور عجز هام في إشباع حاجات المجتمع إلى استخدام الكفاءات الوطنية، وأنواع متفاوتة الحدة من العجز في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أو تخصصاتها ثم ظهور اختلالات توازنية متفاوتة الحدة على صعيد مستويات التكوين.

والمشكلة المعقدة جدا في التعليم والتكوين هي المتمثلة في مستوى ما يمكن تسميته بالإطارات الإسنادية مثل العمال المؤهلين والمساعدين والأعوان شبه الطبيين، حيث إنه مقارنة بين الإطارات المتخرجة وما يحتاجه سوق العمل من هذه الإطارات فإن العجز بلغ أكثر من نسبة 40 %[7]. وقس على ذلك في جميع القطاعات مما يعني أنه على الرغم من الأعداد الهائلة التي تتخرج سنويا إلا أن المنظومة التربوية الجزائرية لا زالت عاجزة عن تحقيق كفاية القطاعات من اليد العاملة الماهرة وشبه الماهرة. ذلك أن الآلاف من خريجي الجامعات في شتى المجالات لا يمكنهم أن يغطوا ما يحتاجه سوق العمل من إطارات إسنادية في بعض التخصصات النادرة أو بعض التخصصات التي تحتاج إلى أعداد متزايدة سنويا من الإطارات .

إن هذه الاختلالات الواضحة بين الأعداد الهائلة من الخرجين وحاجة سوق العمل في بعض القطاعات يطرح تساؤلا رئيسا وهو: هل هناك بالفعل مخطط يسمح بتكوين الأعداد اللازمة من الإطارات لتغطية حاجة سوق العمل في شتى قطاعات التنمية؟

3 ـ تأثير إهمال البحث العلمي:

بالرغم من الأهمية البالغة للبحث العلمي في وقتنا الراهن، حيث إن ثورة البحث العلمي والتكنولوجي هي من أهم العلامات البارزة لعصر العولمة[8] إلا أن مساهمة البحث العلمي في التنمية في الجزائر ما زالت ضعيفة، فعلى الرغم من الهياكل والمراكز والهيئات التي أنشأتها الدولة في هذا المجال، إلا أن هذه الهيئات كلها لم تُقْدِم ـ إلى حد الساعة ـ على وضع خريطة للتوزيع العلمي للباحثين الجزائريين وحصر إمكانياتنا الوطنية في هذا الميدان، على الأقل من الناحية الكمية؛ لأنه إذا كان من الصعب في هذه المرحلة وضع معايير موضوعية صارمة للتقدير الكيفي، فإنه من الممكن بل من المستعجل معرفة ما يوجد في بلادنا من

باحثين سواء أكانوا ممارسين فعلا داخل مراكز البحث والجامعات والمؤسسات الأخرى أم كانوا من غير الممارسين ممن لم تستوعبهم هياكل البحث الراهنة، نظرا للحواجز المفتعلة بين مراكز التكوين والتعليم من جهة، وبين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى؛ فمن المعروف أن قطاعات الإنتاج لا تقدّم التسهيلات المطلوبة للباحثين وتعتبرهم في بعض الأحيان من الطفيليين، كما أنها لا ترى ضرورة للاستعانة بالباحثين المحليين وتقديم مشاريعها ومشكلاتها للدراسة والتعاون مع مراكز البحث والجامعات، وذلك بسبب انعدام تقاليد البحث في تلك المراكز والجامعات، والرغبة الشديدة في التعامل مع مكاتب البحث الأجنبية التي تبيع الخبرة حسب الطلب. يضاف إلى ذلك ما تعانيه الجامعات بوجه خاص من مشاكل داخلية بيداغوجية ومادية مثل كثرة عدد الطلاب ونقص الأساتذة وقلة التجهيزات العلمية .

ويمكننا أن نقول في الأخير: إن الجزائر إذا ما أرادت أن تنهض بالبحث العلمي، فعليها أن تزيد في ميزانيات البحث العلمي، وكذا ربط مراكز الأبحاث بالشركات والمصانع، لتتولى الإنفاق والتمويل والمساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والعلمية[9].

4. ضعف مردود سياسات الإصلاحات المتكررة للمنظومة التربوية:

إن التعليم بمفهومه الاجتماعي ليس إلا وسيلة تتخذها المجتمعات من أجل تحقيق أهدافها القومية، اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويتأكد المفهوم الشائع بأن الإنسان الذي أحسن تعليمه وتدريبه هو صانع التنمية، وصانع ذاته وبيئته التي يعيش فيها، والمجتمع الذي ينتمي إليه. وفي ضوء ذلك يتأكد أن التغيير والتطوير والإصلاح الحقيقي للمنظومة التربوية لا يتأتى من مجرّد إصلاحات سطحية وشكلية مفروضة من داخل البلاد أو من خارجها؛ وإنما يرتبط بالضرورة بإحداث تعديلات جذرية في العملية التربوية، تشمل أهدافها ومضمونها ومحتواها[10]. كما أن هذا الإصلاح لا يمكن إنجازه إلا بطريقة تعاقدية وبمقتضى خطة محكمة[11].

ولقد أدت جميع الإصلاحات المنتهجة سابقا إلى بروز النقائص نفسها من الناحيتين الكمية والكيفية، ويتجلى ذلك في عدد من النقاط أهمها:

- الاعتماد في مناهج التعليم على الجوانب النظرية وإهمال الجوانب العملية.
- بقاء نسب الأمية مرتفعة.

إن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاركة عدد متزايد من الرجال والنساء في النشاط الاقتصادي المعقد، وضرورة ربط المدرسة بالعمل، وقطاع التربية بالقطاعات الاقتصادية، كل ذلك يستلزم تكوين العاملين في حقل الإنتاج وتعليمهم سواء أكانوا ناشئين أم راشدين، على اعتبار أن الأنظمة الاقتصادية أصبحت في حاجة ماسة لعمال أكفاء[12]، وهذا كله يستلزم من الدولة بذل جهود أكبر من أجل محو الأمية التي تشمل قطاعا ضخما من الشعب الجزائري. إن محو الأمية يجعل جماهير الناس في المجتمع مدركة تماما وبوضوح كاف، أهداف التقدم والتنمية كما أنها تجعلهم قادرين على فهم القوانين والقواعد العليا للمجتمع وتاريخه، والمشاركة بوعي في تشكيل مصيره عبر تقدم المجتمع إلى مراحل جديدة[13].

إن المجتمعات الإنسانية، في ظل حضارة العصر تتغير تغيرات جوهرية. وهي وإن كان منها المتقدم ومنها المتخلف، إلا أن المجتمعات كلها تستهدف التقدم. ولعل أهم خصائص التقدم ما يلي:

ـ أن يأخذ المجتمع بالديمقراطية طريقة لحياته.

ـ وأن يتبع المنهج العلمي ويطبق العلم في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

ـ وأن يعيش في ظل إدارة علمية حديثة.

ـ وأن يبني مؤسساته التربوية على أساس عصري[14].

وهذه الخصائص كلها تتطلب من المجتمع الجزائري أن يكون مجتمعا متعلّما كي يستطيع أن يقيم هذه الدعائم كلها. وبديهي أن القلة من الأفراد التي كان المجتمع يعتمد عليها لم تعد بقادرة على أن تفي بمتطلبات البناء العصري الجديد للمجتمع الجزائري. فالديمقراطية تتطلب أن يكون الكل مشاركا في سياسة البلاد وأحداثها، وبالتالي واعيا ومتعلما وقادرا على تتبع التغيرات الحادثة في المجتمع. واستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في مجالات الحياة المختلفة تتطلب أناسا متعلمين يستطيعون استيعاب هذه التغيرات ومتطلباتها .[15]

5 ـ تأثير الإهدار البشري والمادي في المنظومة التربوية على التنمية:

إن الإهدار مصطلح اقتصادي يستخدم في التربية باعتبار أن التربية عملية استثمار في رأس المال البشري، ينتج عنها عائد كأي مشروع. وقد ينتج عن هذا الاستثمار هدر في الموارد أو في نتائج هذا الاستثمار، أي في عدم كفاءة النظام في

إعداد الموارد البشرية في ضوء أهداف التربية المحددة من حيث الكم أو التخصص أو درجة الكفاءة المتوقعة. ويتمثل هذا الإهدار التربوي في جانب أو أكثر[16]، كهجرة الكفاءات أو التسرّب المدرسي.

إنّ النسب المرتفعة للتسرب المدرسي توحي بضعف نجاعة المنظومة التربوية وكلفتها العالية.

فإذا أخذنا السنة الدراسية 1999/1998 لوحدها، نلاحظ أن عدد المطرودين من النظام الدراسي يقدر بـ:550000 تلميذ (أي ما يعادل 6.74 % من التعداد الإجمالي) 141000 منهم تم طردهم في السنة التاسعة أساسي و93000 في السنة الثالثة ثانوي.

ويتجلى لنا من خلال تحليل مسار عينة من التلاميذ وفق معايير حددتها منظمة اليونسكو أنه من بين 100 تلميذ يلتحق بمقاعد الدراسة في السنة الأولى أساسي:

ـ 67 يصلون إلى السنة التاسعة، 46 % منهم بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي، و21 % دون أن يعيدوا السنة ولو مرة واحدة.

39 يحصلون على شهادة التعليم الأساسي (31 % بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي، و8 % بدون أن يعيدوا السنة ولو مرة واحدة).

يتضح مما سبق ذكره أن 33% من التلاميذ الذين يلتحقون بمقاعد الدراسة في السنة الأولى لن يصلوا إلى السنة التاسعة أساسي، وأن 61 % منهم لن يحصلوا على شهادة التعليم الأساسي[17].

وتتبلور آثار التكرار والتسرب المدرسي بصرف 13 سنة من التمدرس لكل تلميذ من نسبة 67 % الذين يصلون إلى غاية السنة التاسعة بدلا من صرف ثماني سنوات فقط.

وإذا ما أضفنا إلى ظاهرتي التسرب المدرسي والتكرار آثار الرسوب في امتحان شهادة التعليم الأساسي، نصل إلى صرف 25 سنة تمدرس بالنسبة إلى39 % الذين يحصلون على شهادة التعليم الأساسي بدلا من السنوات التسع الضرورية.

ذلك ما يتعلق بالتعليم الإجباري. أما فيما يخص التعليم الثانوي الذي يستقبل نصف تعداد تلاميذ السنة التاسعة أساسي الدراسة نفسها تبين أن من بين 100 تلميذ الذين يلتحقون بالسنة الأولى أساسي:

ـ 34 يصلون إلى السنة الثالثة ثانوي (29 بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي، وخمسة دون أن يعيدوا السنة ولو لمرة واحدة)

ـ 14 يحصلون على شهادة البكالوريا (13 بعد أن أعادوا السنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي، و1 دون أن يعيد السنة ولو لمرة واحدة).[18]

من خلال الأرقام التي أوردناها سابقا يتضح لنا حجم الإهدار التربوي، ومن ورائه الإهدار المادي والمالي نتيجة الرسوب والتكرار والفشل الدراسي؛ مما يعني أن نسبا معتبرة من الأموال التي تصرف على قطاع التربية والتعليم تذهب هباء دون أدنى استثمار. إن هذه الأرقام مخيفة وتدعو للوقوف وقفة تأمل، في الموارد البشرية المهدرة وما يتبعها من موارد مالية، تذهب كل عام دون جدوى.

كما أن المشكلة تتفاقم هنا عندما نعلم أن عددا كبيرا من الذين يتسرّبون من المرحلة الثانوية لا يمكنهم العمل، وبذلك يرفعون من معدل البطالة بمجتمعاتهم[19].

الخلاصة

لقد حاولنا في هذا العرض أن نتعرف على الانعكاسات السلبية لضعف النظام التربوي الجزائري على التنمية، ويمكننا أن نلخّص هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

1 ـ الإهدار التربوي والمادي: ويتمثل في (التسرّب المدرسي، الفشل الدراسي، تكرار السنة، الإهدار المالي، الإهدار في التجهيزات والكفاءات،...)، إن هذا الإهدار كان من بين الأسباب التي أضعفت كاهل الدولة مما انعكس سلبا على المشروع التنموي الجزائري.

2 ـ عدم التوافق بين أهداف المنظومة التربوية ومتطلبات التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، مما انعكس سلبا على المشروع التنموي الجزائري، ويتجلى ذلك أساسا في:

ـ الانفصام بين المنظومة التربوية وباقي قطاعات التنمية.

ـ عدم التوافق بين الاختصاصات الموجودة بالجامعة ومراكز التكوين ومعاهد التكوين من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى.

3 ـ على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في قطاع التربية والتعليم ولكن نسبة الاستعانة بالكفاءات والمهارات العلمية في كافة القطاعات لا زالت جد

منخفضة وهذه المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على كاهل المنظومة التربوية والقائمين عليها.

4 ـ لقد أدى إهمال البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، إلى نقص ملحوظ في تطوير الأساليب الإنتاجية وأساليب التسيير داخل المؤسسات.

5 ـ إن الإصلاحات العديدة والمتكررة غير الهادفة في كثير من الأحيان والتي كانت في كثير من الأحيان ترفع شعارات (التعريب، الجزأرة، رفع المستوى، المدرسة الأساسية،...) لم يكن لها أي دور في تفعيل دور المنظومة التربوية للمساهمة في التنمية.

ـ الهوامش:

1 – مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، التاريخ غير موجود، ص 256.

2 – محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات جامعية، الجزائر، 1999، ص 117

3 – محمود السيد سلطان: دراسات في التربية والمجتمع، دار المعارف، مصر، 1975، ص 266.

4 – علي بن محمد: معركة المصير والهوية في المنظومة التربوية، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 32.

5 – رابح تركي: مبادئ التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 65.

6 – علي خليفة الكواري: نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مجلة المستقبل العربي، العدد 49، السنة 1983، ص 22.

7 – محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص 75.

8 – حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 1999، ص 134.

9 – محمد الروبي عبد الوهاب: إصلاح العملية التربوية...بداية العلاج، مجلة العربي، العدد 493، ديسمبر 1999، ص 191.

10 – حسن محمد حسان: التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص 17.

11 – الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، دار موفم للنشر، الجزائر، 1988، ص 61

12 – حنفي بن عيسى: مشكلة الأمية في مختلف جوانبها، المجلة الجزائرية للتربية، الجزائر، العدد 03، جوان 1995، ص 48

13 – علي عبد الرزاق جلبي: دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 155.

14 – محمود السيد سلطان: مرجع سابق، ص 296.

15 – محمود السيد سلطان: مرجع سابق، ص 296.

16 – M.A.Brimer and L. pauli. Wastage in Education. A World Problem (Paris: united National Educational. Siientific and Cultural Organization. 1971). P 9.

17 – : سلسلة الملفات التربوية (موعدك التربوي)، التسرب المدرسي، الجزائر، العدد 06، 2001، ص 3.

18 – سلسلة الملفات التربوية (موعدك التربوي): التسرب المدرسي، مرجع سابق، ص 4.

19 – Michel P. Todaro. Economic Development In The Therd World. Third. ed. .N.Y.: Longman Inc. 1985.p 329.